الاحتيال في ظل القيمة العادلة "دراسة استطلاعية"

م.م. حكيم حمود فليح الساعدي/ كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد

المستخلص

هدف البحث إلى التعرف على مفهوم القيمة العادلة ومناهج قياسها، وإلقاء الضوء على مفهوم الاحتيال وأشكاله ودوافعه، فضلاً عن التعرف على كيفية الاحتيال في ظل منهج القيمة العادلة.

وقد تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية SSPS في حساب متغيرات البحث، وتمثلت عينة البحث بمجموعة من أساتذة الجامعات ومراقبي الحسابات العاملين في ديوان الرقابة المالي الاتحادي.

وقد توصل الباحث إلى استنتاجات أهمها إن عدم وجود دليل قاطع حول نية الإدارة في تبني استعمال القيمة العادلة، يثير شكوك عدة حول مصداقية الكشوفات المعدة في ضوء القيمة العادلة.

كما إن استعمال القيمة العادلة للشركات المدرجة في سوق العراق قد يؤدي الى تأخير إصدار كشوفات مالية في الوقت الملائم مما يفقد الفائدة من تلك الكشوفات، إذ أن الشركات مع تطبيق الكلفة التاريخية فإنها تتأخر في أعداد الكشوفات المالية وإصدارها.

كما أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها :

ينبغي عدم التضحية بالموضوعية والتوقيت الملائم مقابل معلومات قد لا تكون ملائمة لمستخدمي الكشوفات المالية.

ضرورة تبني مدخل معياري في حال تبني أي معيار يلزم الشركات بتطبيق القيمة العادلة في القياس المحاسبي للكشوفات المالية للحد من المرونة وإمكانية التلاعب في البنود المالية.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ القيمة العادلة – الاحتيال.

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
المجلد ٢١ العدد ٨٦
الصفحات ٧١٦-٧٤٦

المحور الأول/ المقدمة ومنهجية البحث

أولاً: المقدمة ومنهجية البحث:

يعد مبدأ الكلفة التاريخية مبدأً أساسياً في المحاسبة، واستعمل منذ إن وجدت المحاسبة كأساس للقياس المحاسبي عن أعمال الوحدات الاقتصادية، ومن ثم برز الاهتمام من قبل المنظمات المحاسبية العالمية باستعمال القيمة العادلة في القياس المحاسبي بسبب العديد من المشاكل التي يوجهها مبدأ الكلفة التاريخية ومنها عدم الأخذ بنظر العناية التغير في القيمة الزمنية للنقود وحالات التضخم أو الكساد.

ويعود استعمال مفهوم القيمة العادلة في التقييم إلى أكثر من مائة سنة مضت، وقد استخدم آنذاك مصطلح القيمة السوقية العادلة، وعلى مدى السنوات الـ ٣٠ الماضية، فان مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة ومجلس معايير المحاسبة الدولية، يحاولان الابتعاد عن محاسبة الكلفة التاريخية والتوجه نحو القيمة العادلة، ومنذ التسعينيات من القرن المنصرم، تم الابتعاد عن قياس بعض الموجودات والمطلوبات على أساس مبدأ الكلفة التاريخية في الإبلاغ المالي للشركات، واستعمال القيمة العادلة. ورغم المزايا التي تتمتع بها القيمة العادلة كأساس للقياس وما ينتج عنها من قياس صحيح للدخل ومركز مالي أكثر واقعية للوحدات الاقتصادية، إلا أن إدارة الشركات قد أساءت استعمالها من خلال الاحتيال عبر إدارة الأرباح وتمهيد الدخل وتجميل الحسابات وغيرها من الممارسات التي تلجأ إليها الإدارة لغرض تحقيق مصالحها الخاصة.

ولم يتم الاهتمام بالاحتيال ونتائجه الضارة إلا أن العقد الأخير من القرن الماضي على الرغم من أن عمليات الاحتيال قد مورست في صور مختلفة قبل ذلك بكثير، وذلك بسبب انهيار العديد من الشركات العملاقة على مستوى العالم ولا سيما في الولايات المتحدة واليابان، وقد اهتمت الجامعات بهذه الظاهرة الخطيرة، وذلك من خلال التعرض لمفهوم الاحتيال وأشكاله ودوافعه وتداعياته الخطيرة على الشركات بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام وسبل الحد منه وأصبح جزءاً من مناهجها. ويعزي عدد كبير من الباحثين أن القيمة العادلة هي احد أسباب تلك الأزمة أيضاً، فالمشكلة ليست في تطبق مفهوم القيمة العادلة، إنما بسبب التلاعب في تقدير القيمة المحاسبية العادلة عن الشركة وأصولها المملوكة والتزاماتها تجاه الغير، وعليه فقد تمثلت مشكلة البحث من خلال طرح الأسئلة الآتية:

١. هل إن القيمة العادلة عادلة؟

٢. هل تعد القيمة العادلة من الوسائل والأدوات التي تتخذها الإدارة لخداع وتضليل مستخدمي الكشوفات المالية؟

٣. هل إن الاحتيال في ظل القيمة العادلة يعد من الوسائل التي تتخذها الإدارة لتجميل صورة الوحدة الاقتصادية أمام المستثمرون والأطراف الأخرى المستخدمة للكشوفات المالية؟

٤. هل إن المعلومات المقدمة على أساس القيمة العادلة ملائمة وموضوعية أكثر من الكلفة التاريخية لاتخاذ القرار؟

ثانياً: هدف البحث:

انطلاقا من مشكلة البحث وأهميته، يتمثل هدف البحث في:

١.التعرف على مفهوم القيمة العادلة ومناهج قياسها.

٢.إلقاء الضوء على مفهوم الاحتيال وأشكاله ودوافعه.

٣.التعرف على كيفية الاحتيال في ظل منهج القيمة العادلة.

ثالثا: أهمية البحث:

انطلاقا من مشكلة البحث وهدفه، تنبع أهمية البحث من خطورة ظاهرة الاحتيال على الشركات بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام، فضلاً عن إلقاء الضوء على مفهوم القيمة العادلة ومناهج قياسها كبديل عن الكلفة التاريخية إظهار دور الإدارة في استعمالها كأداة لخداع وتضليل مستخدمي الكشوفات المالية.

رابعا: فرضية البحث:

يستند البحث الى فرضية رئيسة مفادها:

(هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين استعمال القيمة المحاسبة العادلة والاحتيال الذي تمارسه الإدارة في الإبلاغ المالي عن أنشطتها)

خامسا: مجتمع وعينة الدراسة

يسعى هذا البحث إلى اختبار فرضية محددة كما مر ذكره، وذلك من خلال أعداد استمارة استبانه، ويتمثل مجتمع البحث بالأكاديميين، والمهنيين، وذوي الاختصاص بالجانب المحاسبي والتدقيقي، لما يملكونه من خبرة ودراية وبما ينسجم مع متطلبات استمارة الاستبانة. ولقد تم أعداد استبانه على وفق مقياس ليكارت الخماسي بغية اختبار إجابات عينة من مجتمع البحث في العراق.

وقد تضمنت (٢٠) سؤالاً موزعة على محورين. وقد تم استرداد ١٥ استبانه من الاستبيانات الموزعة على الأساتذة الأكاديميين العاملين في الجامعات العراقية، و١٥ استبانه من الممارسين حملة الدكتوراه وشهادة المحاسبة القانونية المعادلة للدكتوراه، وقد تم استبعاد استمارتين منهما بسبب عدم اكتمال الأجوبة، ويبين الجدول (١) عدد الاستبيانات التي تم توزيعها وعدد الاستبيانات المستردة والخاضعة للتحليل.

جدول (١) العدد استمارات الاستبانة الموزعة والمستردة والمستبعدة والخاضعة للتحليل

الاستبيانات / العينة	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المستردة	الاستبيانات المستبعدة	الاستبيانات الخاضعة للتحليل
الأكاديميون	١٩	١٥	٠	١٥
الممارسون والمحاسبين القانونيين	١٦	١٥	٢	١٣
المجموع	٣٥	٣٠	٢	٢٨

ويبين الجدول (٢) التحصيل العلمي لعينة الدراسة.

جدول (٢) العدد والنسبة المئوية للتحصيل العلمي لعينة الدراسة للاستبيانات الخاضعة للتحليل

التحصيل العلمي / العينة	ماجستير	دكتوراه	شهادة محاسبة قانونية معادل للدكتوراه	المجموع
العدد	٧	٨	١٣	٢٨
النسبة المئوية	%٢٥	%٢٩	%٤٦	%١٠٠

كما يبين الجدول (٣) عدد سنوات الخبرة المهنية لعينة الدراسة.

جدول (٣) سنوات الخبرة المهنية لعينة الدراسة

الخبرة المهنية / العينة	٥ سنوات فأقل	٦ – ١٠ سنوات	١١ – ١٥ سنوات	١٦- فأكثر
العدد	٣	١٢	٦	٧
النسبة المئوية	%١١	%٤٣	%٢١	%٢٥

بينما يبين الجدول (٤) ما يمتلكه أفراد العينة من خبرات مهنية وأكاديمية.

جدول (٤) الخبرات المهنية والأكاديمية لعينة الدراسة

الخبرة / العينة	مهنية	أكاديمية	مهنية وأكاديمية	الإجمالي
العدد	١٣	١٣	٢	٢٨
النسبة المئوية	%٤٦	%٤٦	%٨	%١٠٠

المحور الثاني/ مفهوم وأساليب الاحتيال

أولاً: مفهوم الاحتيال:

عرف (Coenen, 2008 :7) الاحتيال بشكل عام على انه " تعمد الكذب في تمثيل مسألة مادية الأمر الذي يؤدي إلى إلحاق الضرر بالضحية، وبشكل أساسي عندما يقوم شخص ما بالكذب بشكل مقصود عن حقيقة مهمة تؤدي إلى فقدان شخص أخر لماله بسبب ذلك الكذب ". وعلى هذا الأساس فان العناصر القانونية لمفهوم الاحتيال من وجهة نظر (Coenen) هي:

١. التعمد (Intentional).
٢. التزييف (False) .
٣. التمثيل (Representation).
٤. الأثر المادي (Material point).
٥. معاناة الضحية من الضرر (Victim suffers harm).

بينما عرفه (pedneault, 2009: 2) على انه "المعرفة في إساءة تقديم الحقيقة أو حجب التأثير المادي، والمتضمن أنشطة أخرى للتسبب بالضرر".

ويعد الاحتيال المالي جزءاً من المفهوم الواسع بما يعرف بالفساد الإداري والمالي، وبصورةٍ خاصة ظهر هذا المفهوم في الأعمال التجارية بعد ظهور الشركات المساهمة والتي انفصلت فيها الملكية عن الإدارة وظهور نظرية الوكالة بهدف تنظيم العلاقة بين الإدارة وحملة الأسهم وبقية أصحاب المصالح (stakeholder)، وذلك من خلال سلسلة من التعاقدات بهدف منع الإدارة من التلاعب والاحتيال وتضليل مستخدمي الكشوفات المالية، الا ان هذه النظرية فشلت في لجم الإدارة ومنعها من القيام بتلك الممارسات وبذلك ظهرت حوكمة الشركات. وقد تمت صياغة العديد من القوانين والمعايير المحاسبية التي تلزم الشركات بتبني سياسات واضحة للإفصاح عن نتائج أعمالها من اجل توفير المعلومات اللازمة التي تمكن الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية من رقابة أنشطة إدارة تلك الشركات. ويرى (Balkaoui, 2004: 60) إن القواعد غير المتغيرة أو الثابتة يمكن أن تضع وبشكل نهائي موقف عام لتعريف الاحتيال كتضمين الفعل المفاجئ (surprise)، والأعمال الحقيرة (trick)، والمكر (cunning) والخداع البشري الجائرة (unfair human knavery).

وقد تم تعريف الاحتيال المالي من قبل عدد كبير من الكتاب والباحثين، وتناولته العديد من المنظمات المهنية التي تعنى بالمحاسبة. وقد عرف معيار التدقيق الدولي (٢٤٠) لسنة (٢٠٠٤)، أن مصطلح "الاحتيال" يشير إلى فعل متعمد من قبل فرد واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو المكلفين بالرقابة أو الموظفين أو أطراف أخرى، وهذا الفعل يتضمن استخدام الخداع للحصول على ميزة غير عادلة أو غير قانونية (IAS, 2004 : 271) . بينما عرف (Balkaoui, 2004 60) الاحتيال على انه " مصطلح عام، يحتضن جميع الوسائل المتنوعة (multifarious) التي أبدع البشر في استنباطها التي يلجأ إليها الأفراد للحصول على المنافع عبر التمثيل الكاذب للأحداث ". في حين عرفت جمعية المحاسبين القانونيين لفحص الاحتيال (Association of Certified Fraud Examiners (ACFE)) الاحتيال بأنه " أي أنشطة غير قانونية تتم بواسطة الخداع أو الغش، الإخفاء أو الحجب، أو خيانة الثقة، وهذه الأنشطة غير مستقلة عن تطبيق أو ممارسة التهديد بالعنف أو القسوة الجسدية، وترتكب عمليات احتيال من قبل الأفراد وإدارة الشركات بهدف الحصول على المال، والممتلكات أو لتجنب عمليات التسديد أو خسارة الخدمات، أو لتأمين المنافع الشخصية أو التجارية. أما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (American Institute of Certified Public Accountants) فقد عرف الاحتيال بأنه " مفهوم قانوني واسع، والذي يعتمد عليه للتميز فيما إذا كان الخطأ مقصود (متعمد) أو غير مقصود" (Goldmann, 2010 : 4).

ويرى الباحث انه يمكن تعريف الاحتيال المالي على انه مجموعة من الأنشطة والطرائق والوسائل والأساليب التي تنفذ من قبل الإدارة أو الموظفين، نتيجة لضغوط عدة خارجية أو داخلية أو كلاهما، وذلك من خلال اتخاذ عدة أساليب ملتوية ومفبركة خارجة عن القواعد والقوانين، أو من خلال استغلال المرونة في تلك القواعد أو القوانين، بغرض تحقيق العديد من المكاسب الشخصية.

ومن خلال التعريف المذكورة آنفاً، يمكن أن يصنف الاحتيال إلى ما يأتي:

١.الاحتيال القانوني : ويحصل نتيجة استغلال المرونة في الأحكام والمبادئ الأساسية، ومن وجهة نظر محاسبية، فان الإدارة يمكن أن تستغل المرونة في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، لتحقيق العديد من الأهداف التي تؤدي إلى زيادة الأرباح التي يمكن أن تكسبها، ومن أهم ما تقوم به الإدارة في هذا المجال هو إدارة الأرباح.

٢.الاحتيال غير قانوني: ويحصل هذا النوع نتيجة تطبيق إجراءات لا تتطابق مع الأحكام والتعليمات المحددة من قبل الجهات العليا .

ثانياً: مقومات الاحتيال:

يقوم الاحتيال على مجموعة من الركائز والمقومات تسمى بمثلث الاحتيال وهي ما يأتي :

١. **الفرصة** Opportunity:

تشير الأدبيات المهنية إلى أن الفرصة تنشأ نتيجة لطبيعة الرقابة الداخلية للشركة، وكلما كانت أنظمة الرقابة الداخلية أكثر تساهلاً، أدت إلى زيادة إمكانية فرصة الأفراد بالتلاعب والاحتيال (Buchholz, 2012 : 111). ولممارسة الاحتيال لا بد أن يمتلك الشخص المحتال القدرة على الوصول إلى الأصول والسجلات للقيام بعملية الاحتيال، أو القدرة على إدارة إجراءات الرقابة فضلا عن المسؤوليات والتفويض الذي قد يتيح له الفرصة لارتكاب عمليات الاحتيال، وكذلك فأن الثقة الكبيرة المرافقة لنظام رقابة داخلي ضعيف مع ضعف في الإشراف من قبل المشرفين وغيرها تخلق الفرصة لارتكاب الاحتيال (الخالدي، ٢٠١٢ : ٦٣). ويتضح مما جاء آنفاً أن هناك علاقة مباشرة بين توافر الفرصة لارتكاب عمليات الاحتيال والقدرة على إخفاء ذلك الاحتيال، كما يمكن القول انه في مجال احتيال الإدارة فان الفرصة تتمثل بالمرونة في القواعد والمعايير المحاسبية التي تستغلها الإدارة للقيام بتلك الأعمال.

٢. **التبرير** Rationalizations:

أشار بيان معايير التدقيق (SAS 99) في الجزء (316.85 A.3)، المتعلق باختلاس الأصول، إلى أن المسوغات الشائعة لدى أغلب الموظفين، هو نتيجة عدم الرضى عن إدارة الشركة أو نتيجة استيائهم من معاملتها لهم، إذ أنهم يعتقدون أن العمل الذي يقومون به لا يعد احتيالاً، وذلك لان الإدارة قد استغلت جهودهم لسنوات طويلة، وان مكافأتهم لا تتناسب مع تلك الجهود (Buchholz, 2012 : 112). ويضيف الباحث أن مسوغات الإدارة لقيامها بعملية الاحتيال تتمثل في حرصها على إعطاء صورة أفضل للشركة مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار أسهمها في السوق المالي، فضلاً عن سهوله حصولها على رأس المال الإضافي والقروض وغيرها من المسوغات.

٣. **الضغوط المالية** Financial Pressures:

إن الدافع لارتكاب الاحتيال غالبا ما يرتبط بالضغوطات الشخصية أو ضغوطات الشركة على الأفراد أو الاثنين معاً، وان الحافز هو الرغبة في ارتكاب عملية الاحتيال، والذي ينشأ عن الضغوطات الشخصية أو ضغوطات الشركة على الأفراد (Vona, 2008 :8). وقد تنشأ الضغوطات الشخصية الخاصة بالعاملين بسبب الرغبة في الحصول على المنافع الاقتصادية بدافع الطمع، ومن أمثلة الاحتيال في هذا المجال هي المطالبات الوهمية أو تأخير استحقاق بعض المصاريف، وذلك للحصول على صافي ربح مطابق أو قريب من الرقم المخطط له والمقدم إلى الإدارة (Buchholz, 2012 : 110) . ويرى الباحث أن الضغوطات المالية في حال احتيال الإدارة، تتمثل بالشروط الصعبة التي يضعها المقرضون وضغوطات حملة الأسهم باتجاه توزيع الأرباح. ويصور الشكل الاتي النقاط المذكورة آنفاً بمثلث الاحتيال (Fraud Triangle).

الشكل (١) مثلث الاحتيال

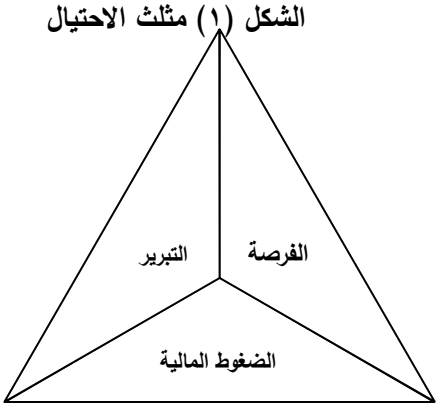

Sours: Scott and et al, (2012), "The Evolution of Fraud Theory", Issues in Accounting Education, Vol. 27, No. 2 ,P: 558.

ويمكن القول انه لا يشترط توفر هذه الشروط للقيام بعملية الاحتيال، إنما هي عبارة عن أركان أساسية تستند اليها اغلب العمليات الاحتيالية، فقد تتوفر الفرصة لعملية الاحتيال دون توفر الدافع لها، كما أن الضغوطات المالية لا تعني إنها مسوغ لعملية الاحتيال، وفي الوقت نفسه قد تتم ممارسة الاحتيال دون توفر الفرصة للقيام به .

ثالثا: طرق ممارسة الاحتيال:

ويرى كل من(Rollins and Lanza, 2005: 23) انه تتم ممارسة الاحتيال من خلال ثلاث طرائق هي:

١. **الاحتيال في الكشوفات المالية** :

يعد الإفصاح الشامل احد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، فالهدف من تطبيق هذا المبدأ هو من أجل إيصال معلومة إلى مستخدمي الكشوفات المالية عن حقيقة النشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية والعائد الحقيقي الذي حققته خلال مدة معينة من الزمن عن طريق الإبلاغ المالي في الكشوفات المالية.

وتحدث عملية الاحتيال في الكشوفات المالية عندما تتدخل الإدارة في عملية الإبلاغ المالي بهدف التأثير في النشاط الاقتصادي للشركة بهدف تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية، وتحصل اغلب العمليات الاحتيالية في الشركات المساهمة من قبل مديري الشركات بسبب ارتباط المكافأة الإدارية للإدارة بالأرباح، إذ تهدف إدارة تلك الشركات في الحصول على أعلى المنافع التي من الممكن الحصول عليها، وتصنف تلك الممارسات ضمن ما يعرف بمفهوم إدارة الأرباح.

٢. **سوء استعمال الأصول**:

يتم ذلك من خلال التلاعب في أصول الشركة الثابتة والمتداولة، وبصورة عامة، نجد أن هنالك نظرة معادية للموجودات العائدة للدولة، فأغلب موظفي الدوائر الحكومية، يتعاملون مع الموجودات المملوكة للدولة وبالخصوص منها السيارات والأثاث، بصورة غير صحيحة من خلال استعمالها بشكل غير لائق. أما الوحدات الخاصة، فإنها ليست بمأمن عن هذا المفهوم أيضاً، وبصفة خاصة، فان الاستعمال الجيد والنافع للموجودات، يعود إلى طبيعة الشخص وما يحمله من أفكار وطنية تجاه تلك الموجودات بوصفها جزءاً من الثروة الوطنية، فضلاً عن مدى المسؤولية التي تقع على عاتق مستخدم تلك الموجودات.

٣. **الفساد**:

لقد ارتبط مفهوم الفساد في أذهان العديد من الناس بالشر، وربما يكون اصدق تعريف للفساد هو الذي ورد في موسوعة العلوم الاجتماعية " الفساد هو سوء استعمال النفوذ العام لتحقيق مكاسب خاصة "(التميمي، ٢٠٠٨ : ٤٦) . وقد عرف صندوق النقد الدولي الفساد في تقريره الصادر لسنة (١٩٩٦) بأنه " استعمال السلطة العامة من اجل مكسب خاص يتحقق فيما يتقبل الموظف الرسمي الرشوة أو يطلبها ويستجديها أو يبتزها " (الدليمي، ٢٠١٢ : ٣٦). كما عرف من قبل كل من (Chaikin and Sharman) على انه " أي عرض أو إعطاء أو تلقي، أو استجداء، بشكل مباشر أو غير مباشر، أو أي شيء ذو قيمة للتأثير بشكل غير لائق على أفعال طرف آخر" (Chaikin and Sharman, 2009 :8).

المحور الثالث/ مفهوم ومداخل القيمة العادلة

أولاً: مفهوم القيمة العادلة :

يعد مفهوم القيمة العادلة أحد المفاهيم التي تضمنتها مدرسة القيمة الحالية ◈ (Current Value School) في القياس المحاسبي، والتي ظهرت من أجل مواجهة القصور في الكلفة التاريخية، التي لم تستطيع أن تعبر عن المركز المالي في الوحدات الاقتصادية بما هو ملائم. فقد ذكر (Mac Neal) عام (١٩٦٣) أن التغيرات التي تحصل في عالم الإعمال والتي تضم توسعات كبيرة في الاستثمارات، قد أنعكس على الوظيفة التي تقوم بها المحاسبة في المدد السابقة، والتي أصبح من الواجب عليها تعريف المستثمرين وحملة الأسهم بالمركز المالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية، من أجل معرفة ما حل بأموالهم التي استثمروها بالوحدة الاقتصادية والمتمثلة بقيمة الأصول، وان هذه الدراسة لا تقوم المحاسبة التقليدية بتقديمها لهم، وإنما يتم ذلك من خلال القيمة السوقية الحالية للأصول، وهذه القيم هي التي سوف تعرفهم بالظروف البيئية الحقيقية للوحدة الاقتصادية، إلا أن مطالبة (Mac Neal) هذه لم تحظ بالاهتمام في حينه (عوجة، ٢٠١١ : ٢٤) .

ويعود استعمال مفهوم القيمة العادلة (FV) في التقييم إلى أكثر من مائة سنة مضت، وقد استخدم آنذاك مصطلح القيمة السوقية العادلة (FMV) (King, 2006: 29). على مدى السنوات الـ٣٠ الماضية، اذ ان مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، يحاولان الابتعاد عن محاسبة الكلفة التاريخية والتوجه نحو القيمة العادلة (King, 2010: 2). ومنذ التسعينيات من القرن المنصرم، تم الابتعاد عن قياس بعض الموجودات والمطلوبات على أساس مبدأ الكلفة التاريخية في الإبلاغ المالي للشركات، واستعمال القيمة العادلة (Mard et al, 2007 : 3).

وفي المدة التي تلت الانهيارات التي حصلت في بعض الشركات في أمريكا، حفزت الإصلاحات التي بدأت مع إصدار قانون(Sarbanes-Oxley) سنة ٢٠٠٢، العديد من المنظمات المهنية في المحاسبة والتدقيق لاتخاذ إجراءات بهذا الخصوص. إذ أن هيئة الأوراق المالية في أمريكا (SEC) والمنظمات الأساسية المشاركة في هذه الإصلاحات كمجلس معايير المحاسبة الأمريكية ومجلس الإشراف على الشركات العامة (PCAOB)، يحاولون تعزيز الإبلاغ المالي، وكذلك زيادة ثقة الجمهور في أسواق رأس المال، وبسبب هذه الإصلاحات، فان هذه الهيئات أخذت على عاتقها إعادة النظر في المبادئ والتعليمات (principles and regulations)، التي تؤثر في الإبلاغ المالي وأسواق رأس المال والاقتصاد ككل.

◈ القيمة الحالية : هي المفهوم الذي يربط قيمة الأصل بقرار الاستحواذ عليه . كما تعرف على أنها حاصل جمع التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة (expected net cash flows) المقترنة باستخدام الأصل مخصوماً (discounted) لقيمته الحالية، وان هذا المفهوم للتقييم يضم كلاً من مفهوم كلفة الاستبدال الجارية وصافي القيمة البيعية في تحديد ما إذا كانت أسعار البيع أو الشراء هي التي يجب أن تستخدم لأغراض تحديد قيمة موجود معين بالنسبة للوحدة الاقتصادية .

للمزيد من المعلومات مراجعة :

Underdown, Brian and et al., "accounting theory and practice", prentice – Hall England , 2011, P: 328.

وتعمل حالياً كل من (SEC, FASB, and PCAOB) بشكل مستقل وأيضا وبصورة مشتركة لإجراء تغييرات كبيرة في النظام الذي يعتمد عليه بشكل كبير في الإبلاغ المالي للشركات (Mard et al, 2007 : 3) .

وتعد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما لغة الأعمال في بيئة اليوم، ويتم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) برعاية هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC)، وتفرض فرض قواعد المبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما على الشركات من قبل شركات ومكاتب مراقبي الحسابات، وتقوم هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) ومجلس الأشراف على الشركات العامة (PCAOB) بدورهما باستعراض أو مراجعة عمل مراقبي الحسابات (King, 2010: 2).

وقد أشار (Kieso et al, 2012 :58) مؤخرا إلى أنه وبشكل متزايد دعت المبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاما، لاستعمال القيمة العادلة في الكشوفات المالية. والتي كثيرا ما يشار إليها على إنها مبدأ القيمة العادلة، فقد تكون المعلومات المقدمة على أساس القيمة العادلة أكثر فائدة من تلك المقدمة على أساس مبدأ الكلفة التاريخية لبعض أنواع الأصول والخصوم في صناعاتٍ معينة. فعلى سبيل المثال، إن الشركات تفصح عن الأدوات المالية (financial instruments) والمشتقات (derivatives) بالقيمة العادلة، كما أن بعض الصناعات، مثل شركات السمسرة (الوساطة) وصناديق الاستثمار، تقوم بأعداد كشوفاتها المالية الأساسية على أساس القيمة العادلة.

وقد جاء استحداث مبدأ القيمة العادلة لمواجهة القصور في الكلفة التاريخية التي لم تستطع التعبير عن المركز المالي للوحدة بشكل ملائم يمكن الوثوق فيه بهدف اتخاذ القرارات، كما أنه بالنظر إلى ما فرضت التوسعات الكبيرة في الاستثمارات على وظيفة المحاسبة حول ضرورة وقوف المستثمرين وحملة الأسهم على حقيقة المركز الحالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية وما يطرأ على أموالهم من تغيرات، فقد أصبحت المحاسبة التقليدية المبنية على أساس الكلفة التاريخية غير قادرة على الوفاء بتلك المتطلبات، الأمر الذي يعزز التحول نحو القيمة العادلة (يونس، ٢٠١١ :٢٢) .

ولقد وردت للقيمة العادلة تعاريف عدة ، فقد ورد تعريفها في القاموس المحاسبي على إنها السعر المدفوع من قبل المشتري الذي يعرف قيمة ما تم شرائه، إلى البائع الذي يعرف أيضا قيمة ما يتم بيعه (Collin, 2007 :93). أما المعيار المحاسبي الأمريكي (107) فقد عرفها على إنها" قيمة تبادل الأصل في عملية تبادلية حقيقية بين أطراف راغبة في التعامل، دون أن تكون هذه العملية في حالات التصفية أو البيع الجبري" (عوجة، ٢٠١١ : ٢٤).

وفي ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS)، وردت تعارف عدة للقيمة العادلة، ووفقاً لما ورد في المعيار (IAS 32) المتعلق بالأدوات المالية " العرض والإفصاح " والمعيار (IAS 39) والمتعلق بالأدوات المالية أيضاً "الاعتراف والقياس"، فقد تم تعريفها على إنها " القيمة التي يمكن مبادلته الأصل أو سداد الالتزام بها والتي تنشأ بين أطراف راغبة وذوي معرفة بموجب عملية تبادلية حقيقية ". أما التعريف الذي ورد في المعيار (IAS 36) " الانخفاض في قيمة الأصول "، فقد عرفها على إنها " القيمة التي يمكن بيع الأصل بها في عملية تفاوضية بين أطراف راغبة وذوي معرفة ".

في حين ورد تعريف أخر للقيمة العادلة في المعيار (IAS 40) المتعلق بالممتلكات المستثمرة على إنها " القيمة التي يمكن مبادلة الممتلك بها بين أطراف راغبة وذوي معرفة بموجب عملية تبادلية حقيقية ". أما المعيار (IAS 26) المتعلق بالخطط التقاعدية عرفها على إنها " القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة في السوق " (الجعارات،٢٠٠٨ : ٣٠).

وقد عرفت من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية في أمريكا (FASB) على إنها "السعر الذي سيتم استلامه عند بيع الأصول أو المبلغ المدفوع لنقل الالتزامات في معاملة منظمة بين المتشاركين بالأسواق في تاريخ القياس" (FASB, 2006:8). وطبقا للمعيار(IFRS 13) فقد عرف القيمة العادلة بأنها"المبلغ الذي سيكون مستلما من بيع أحد الموجودات أو المدفوعة لسداد التزام في صفقة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس" (الحمداوي، ٢٠١٣: ١٩).

ومما تقدم يمكن تعريف القيمة العادلة على إنها "مقدار السعر أو المبلغ المدفوع للحصول على الأصول أو الخدمة، أو لنقل الالتزام إلى شخصٍ آخر في لحظة معينة، على أن لا تكون هذه الصفقة تحت تأثير الجبر أو الضغط أو التصفية".

ويمكن تطبيق القيمة العادلة للبنود أو الفئات الاتية (Zack, 2009: 15):

١. أصل واحد معين أو مجموعة من الأصول.
٢. بند معين من الالتزامات أو مجموعة من الالتزامات.
٣. بعض الاعتبارات الخاصة بصافي الأصول أو الالتزامات ذات الصلة بها.
٤. أقسام أو فروع الشركة.
٥. الشركة بأكملها .

ثانياً: مداخل احتساب القيمة العادلة:

هنالك ثلاث أساليب أو مداخل لقياس القيمة العادلة هي (العاني والساعدي، ٢٠١٤ : ٣٤):

١. **مدخل السوق** Market approach :

بموجب هذا المدخل، فانه يتم استعمال الأسعار والمعلومات ذات الصلة به، والتي حصلت نتيجة الصفقات في الأسواق، والمتضمنة مقارنة أو تحديد قيمة الأصل أو الالتزام (FASB, 2006: 10) (Kieso et al, 2012: 567). وان إحدى أهم الفوائد من استعمال هذا المدخل، هو انه يستند الى المقام الأول على البيانات الفعلية، وان هذه البيانات غالبا ما تكون في شكل أسعار موثقة ومتاحة للجمهور، ومسجلة في تلك الأسواق على سبيل المثال أسعار الأسهم المتداولة في الأسواق، إلا أن المعلومات المستخدمة في مدخل السوق ربما لا تكون متوفرة كأسعار الأسهم في الأسواق ولكنها مع ذلك موضوعية ومفيدة مثل الأسعار التي تباع بها وحدات معينة كخطوط إنتاجية أو أقسام أو موقع معين (العاني والساعدي، ٢٠١٤ : ٣٥) . وفي ظل هذا المدخل يتم استعمال أسعار السوق للأصول المماثلة أو المشابهة في تحديد القيمة العادلة. على سبيل المثال، إذا ما أريد تحديد القيمة العادلة لقيمة احد العقارات، فمن الطبيعي أن ننظر إلى أسعار البيع الأخيرة المماثلة لسعر العقارات في تحديد قيمة السعر (Stice et al, 2010 : 385).

٢. **مدخل الدخل** Income approach :

يستخدم هذا المدخل أساليب التقييم لتحويل المبالغ المستعملة مثل (التدفقات النقدية أو الأرباح) إلى مبلغ حالي مخصوم، وإن هذا القياس يستند إلى القيمة التي تؤشرها توقعات الأسواق الحالية حول المبالغ المستقبلية . وتتضمن أساليب التقويم هذه أساليب القيمة الحالية (present value techniques)، ونماذج تسعير خيارات الأسهم (option-pricing models) مثل صيغة (Black-Scholes-Merton) ونموذج ذي الحدين (binomial model) (FASB, 2006: 11) .

ويستند تحديد القيمة العادلة وفقاً لهذا المدخل، الى ثلاث عوامل أساسية هي (Zack, 2009 : 29):

أ. مبلغ التدفقات النقدية . إن ارتفاع التدفقات النقدية، يؤدي إلى ارتفاع القيمة.

ب. توقيت التدفقات النقدية . فكلما زادت سرعة التدفقات النقدية، فان القيمة ترتفع .

ج. المخاطر المرتبطة بالتدفقات النقدية . إن انخفاض المخاطر، يؤدي إلى ارتفاع القيمة.

وفي ظل هذه النقاط يرى (Zack, 2009 : 29) انه يمكن لهذه العوامل الثلاث أن تكون هدفا للتضليل (misrepresentation) عن طريق الاحتيال في القيمة العادلة وفي أطار هذا المدخل. بينما يرى الباحث أن تقييم البنود المالية في ظل هذا المدخل يكتنفها الغموض فضلاً عن ذلك أن المعايير المحاسبية لم توضح طريقة أو أسلوب في التقييم بموجب المدخل المذكور آنفاً مما يفسح المجال للاجتهاد الشخصي ويفتح المجال لممارسة الاحتيال في الكشوفات المالية.

٣. **مدخل التكاليف** Cost approach :

يستند مدخل الكلفة الى أن المبلغ الذي يكون مطلوب حاليا للحصول على الأصل، ينبغي أن تكون له القدرة نفسها على تقديم الخدمات، وبذلك فان هذا المدخل يأخذ بوجهة نظر الكلفة الاستبدالية للأصل من اجل احتساب القيمة العادلة له (Zacharski, 2007 : 37). وبموجب الكلفة الاستبدالية فان قيمة الأصل يتم تحديدها بواسطة كلفة استبدالية جارية. وإن استعمال هذا المبدأ هو للإبقاء على خدمة الأصل نفسها التي يقدمها إلى الشركة، وذلك يتطلب اعتماد بيانات أسعار السوق الحالية (current market price data) كأساس لأعداد الكشوفات المالية (Underdown et al ,2011: 328). وطبقاً للمعيار (157) اذ ان استعمال مدخل واحد للقياس يكون مناسباً في بعض المواقف باستعمال أسعار استرشادية Quoted pricesفي سوق نشطة للموجودات أو المطلوبات مماثلة. كما يستخدم هذا الأسلوب في الحالات التي لا يوجد فيها موجودات قابلة للمقارنة أو عندما لا يمكن أن يتم تقدير الدخل (الحمداوي،٢٠١٣: ٦٤).

ثالثا: أسباب اللجوء إلى القيمة العادلة:

يرى الباحث أن هناك اتفاق عام في المحاسبة ضمن قيد ممارسات الصناعة في القيود المحاسبية في الإطار النظري للمحاسبة، وأن هناك استثناءات لبعض البنود المالية التي ينبغي أن يتم الإفصاح عنها وفق القيمة السوقية، فعلى سبيل المثال أن جميع المشتقات المالية ينبغي الإفصاح عنها وفق القيمة العادلة السوقية.

وهناك أسباب عدة دعت إلى التوجه نحو استعمال القيمة العادلة هي (الحمداوي، ٢٠١٣ :٢٠):

١.لاتخاذ قرارات استثمارية وتجارية رشيدة متعلقة ببيع أو شراء الاستثمارات (الاختيار بين البدائل) لوحدة ما، بحيث تكون مبنية على معلومات مالية ذات موثوقية عالية .

٢.التخطيط لأعمال الوحدة الاقتصادية .

٣.أظهار القيمة الحقيقية لكل من حملة الأسهم والمستثمرين والمقرضين.

٤.أدارة وقياس المخاطر التي تحيط بالوحدة الاقتصادية، بحيث يؤخذ بالحسبان المخاطر المالية المتوقعة الملازمة لقرارات الاستثمار التي قد تنجم عن تغيرات ذات بعد اقتصادي في القيم السوقية وأسعار العملات والفوائد ووضع المدينين .

٥.تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة .

رابعا: الانتقادات الموجه نحو تبني تطبيق القيمة العادلة:

هناك العديد من الانتقادات والمشكلات التي ترافق تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة منها (يونس، ٢٠١١ :٢٨):

١.أن القيمة العادلة هي خطوة غير عادية وتخرج عن المفاهيم المحاسبية التقليدية.

٢.أن الإيرادات تتحقق من استمرارية الوحدة الاقتصادية عبر الزمن وليس من تقلبات أسعار قصيرة الأجل.

٣.أن محاسبة القيمة العادلة معقدة وذات طرائق مختلطة منها ما يتعلق برغبة الوحدة الاقتصادية في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة نفسها، فضلا على أن ذلك يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة أو عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية.

٤. ليس هناك سبب موضوعي لإظهار الاستثمارات التي لا يوجد لها أسعارا سوقية بكلفتها التاريخية.

خامساً: معوقات تطبيق القيمة العادلة:

يواجه تطبيق القيمة العادلة عدد من المعوقات منها(الحمداوي، ٢٠١٣ :٣٥):

١. تكمن المشكلة الأساسية في تقديرات القيمة العادلة في مدى موثوقيتها أي مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها، إذ يكتنف تقدير القيمة العادلة قدراً كبيراً من الاجتهاد والحكم الشخصي وإتباع أسس قياس متباينة، إذ تتعدد طرائق وأساليب تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية، الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلبا مما هو في الحقيقة في ظل عدم وجود سوق نشط.

٢. الأسواق غير النشطة: في البلدان النامية، العديد من الأسواق تكون غير نشطة، يمكن أن تتأثر أسعار السوق من المشاركين في السوق. ونتيجة لذلك قد لأتوفر الصفقة مقاييس موثوقة للقيمة العادلة .

٣. الكلفة: كلفة تطبيق مبادئ الاعتراف والقياس تفوق الفوائد التي تعود على العديد من الوحدات في الدول النامية، ولاسيما في حالة عدم وجود أسواق مالية نشطة وأساليب التقييم المعقدة التي ينبغي أن تكون مستخدمة.علاوة على ذلك، زيادة الوقت والكلفة اللازمين لتدقيق القيمة العادلة.

٤. نقص المهارات: العديد من البلدان النامية تواجه نقصا في مقيمي الملكية المهرة، والمقيمين المتخصصين الآخرين، أن وحدات البلاغ تواجه وضعا مستحيلا في ذلك لأنهم لا يملكون المهارات اللازمة لتقدير القيمة العادلة في التقييم وهذه المهارات غير متوفرة خارجيا.

٥. أسواق تسيطر عليها الحكومة :قد تتأثر أسعار السوق من قبل الرقابة الحكومية أو التدخلات في أسعار السوق ولذلك قد لا تعكس تفاعلات السوق العادية أي الأسواق التي تتحكم بها الحكومة .

٦. ضعف البيئة التنظيمية: البيئات التنظيمية الطليقة في بعض الدول النامية يمكن أن تسمح بالتداول الداخلي، بينما ضعف تنفيذ معايير المحاسبة قد يظهر أنخفاض المطلوب بمعايير أعداد التقارير المالية التي يمكن أن تنظر أليها على أنها مرهقة للغاية.

٧. عدم وجود معايير التقييم والتوجيه: لقد أعرب العديد من البلدان النامية عن قلقها إزاء عدم وجود إرشادات أضافية في تحديد القيمة العادلة تحت IFRS.

وبناءً على ذلك ، يرى الباحث أن ما ورد من معوقات فيما ذكر آنفاً، يمكن عدها عائقاً أمام تطبيق القيمة العادلة في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وذلك لان سوق العراق للأوراق المالية يعد من الأسواق غير النشطة، فضلاً عن قلة الموارد البشرية المحاسبية التي من الممكن الاعتماد عليها في أعداد كشوفات مالية على أساس القيمة العادلة، وعدم وجود معيار محلي يتبنى ضرورة تطبيق القيمة العادلة، كما وقد تمت الاشارة الى مشكلات تطبيق القيمة العادلة في المحور الاول من الجانب العلمي للبحث.

المحور الرابع/ الاحتيال في القيمة العادلة

أولاً: الكلفة التاريخية مقابل القيمة العادلة:

استناداً إلى مبدأ الكلفة التاريخية فأن كلفة الاستحواذ تثبت على أساس قيمة النقود الفعلية أو كلفة اقتنائها، والتي استخدمت في تلك الصفقة أو المعاملة، وان هذه القيمة تعد أساسا ملائما لأغراض حيازة السلع أو الخدمات بما فيها الحصول على رأس المال، وبعد إثبات تلك القيمة فإنها تقيد في الدفاتر المحاسبية، وتبقى على ما هي عليه مع الأخذ بنظر العناية المصاريف الرأسمالية التي من الممكن أن تزيد من قيمة ذلك البند أو أي تغييرات لاحقة قد يحدث في تلك القيمة، أما الاندثار فيعد قيداً وخروجاً عن مبدأ الكلفة التاريخية، إذ أُستخدمَ لحساب قيمة استهلاك الأصل على مدى عمره المفيدة بهدف الوصول إلى القيمة الفعلية للأصل في نهاية العمر الإنتاجي له في ضوء التقديرات التي تضعها الإدارة .

في ضوء ما تم عرضه في المحور السابق، يمكن القول أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في أعداد الكشوفات المالية أصبح ضرورة تقتضيها الظروف والأوضاع الاقتصادية، إذ لاقت قبولاً واعترافاً عاماً من قبل الجهات المهنية المحاسبية الدولية، ولكن عملية التطبيق خصوصا في البيئة المحلية، تواجه العديد من القيود والمشاكل التي كانت مسوغا للتمسك بمبدأ الكلفة التاريخية في القياس المحاسبي، فضلاً عن ذلك فإن تطبيق القيمة العادلة يتعارض مع العديد من الخصائص النوعية، وفي المقابل نجد أن تلك الخصائص التي تتعرض مع القيمة العادلة تتلاءم مع مبدأ الكلفة التاريخية.

إذ يمكن عد القيمة العادلة اقل موضوعية مقارنة بمبدأ الكلفة التاريخية، كما أن تقدير القيمة العادلة قد لا يتطابق مع خاصية الحيادية إذا كان هدف الإدارة من تطبقها هو التلاعب بالبنود المالية، وقد تتعارض أيضاً مع التوقيت الملائم عند أعداد الكشوفات المالية، فقد يؤدي تطبيقها إلى تأخير عملية إصدار الكشوفات المالية لمستخدميها بالوقت الملائم .

أن أحد مزايا الكلفة التاريخية إنها تقدم أرقام دخل لا تعتمد التقديرات والتقييمات، ولذلك فان احتمالات تعرض الدخل إلى المناورة من الإدارة يقل احتمال حدوثه، فضلا عن ذلك فان أرقام المركز المالي تتضمن أسعار شراء فعلية (الكلفة التاريخية) وليست تقديرية يمكن المناورة بها لتحسين النسب المالية، ولكل ذلك يعتقد المدافعون عن الكلفة التاريخية بأنها أكثر موثوقية من القيمة العادلة (الجبوري والمعيني، ٢٠١١ : ١٥). فضلاً عن ذلك يمكن القول ان الاعتماد على المحاسبة عن المستوى العام للأسعار أفضل من القيمة العادلة، وذلك لأسباب عدة منها أن المستوى العام للأسعار لا يعني الخروج عن مبدأ الكلفة التاريخية إنما هو تعديل للكشوفات المالية وفقاً لمؤشر سعر المستهلك الصادر من جهات حكومية، ومن ثم فان الاعتماد على تلك المؤشرات الأكثر موضوعية أفضل من الاعتماد على تقديرات الإدارة عند احتساب القيمة العادلة.

ثانياً: أخطاء القياس في ظل القيمة العادلة:

قد تحدث أخطاء غير متعمدة (أخطاء بشرية) أو متعمدة (التلاعب الإداري) بتقديرات القيم العادلة للأصول والالتزامات، مما يعني شمولها على الأخطاء القياسية. وبالرجوع إلى تأثير نتائج دراسات (Barth and Beaver, 1998) المتعلقة بأوراق استثمار البنك المالية، على أصول والتزامات البنوك الأخرى، فمن الممكن أن يؤدي تطبيق نموذج كامل للقيمة العادلة من أجل الاعتراف بالأدوات المالية إلى الأرباح أو الخسائر غير المعترف بها، والتي قد تؤدي بدورها إلى زيادة حساسية الأرباح (كما هي الحال بالنسبة لرأس المال التنظيمي للبنوك) بنسبة تفوق حساسية الأرباح المبنية على نموذج التكلفة التاريخية الحالية، ومن المتوقع ظهور ذلك بشكل خاص في حال عدم معادلة الأخطاء القياسية في القيم العادلة للأصول بشكل كامل، من خلال الأخطاء القياسية في القيم العادلة لالتزامات البنك. وبالطبع لا تنتج حساسية جميع الأرباح الناتجة عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من الأخطاء القياسية ، فقد لاحظت دراسة (Barth and Beaver, 1998) وجود ثلاثة مصادر أساسية للحساسية الزائدة المقترنة بنسب المحاسبة على أساس القيمة العادلة المتصلة بتلك المحددة بموجب التكلفة التاريخية، فالمصدر الأول حساسية اقتصادية تنتج عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول والالتزامات في حين يعد المصدر الثاني : حساسية محرضة تنتج عن الأخطاء القياسية للحساسية المحرضة والناتجة عن في تقديرات تغيرات القيمة العادلة، أما المصدر الثالث : فيعد مصدرا استخدام نموذج الخصائص المختلطة التي تشكل أقل المخاوف في حال تم الاعتراف بجميع الأدوات المالية بالقيمة العادلة أو إذا اختارت الشركة خيارات القيمة العادلة المسموح بها بموجب معيار المحاسبة (جعارة، ٢٠١٢ : ٢٠٤).

ثالثاً: احتيال القيمة العادلة:

التساؤل الذي يتبادر إلى الذهن، هل ساهمت القيمة العادلة في توفير المعلومات التي يحتاجها مستخدمو الكشوفات المالية، والإجابة عن هذا التساؤل يجيبنا عليه (Colleen- Cunningham) المدير التنفيذي لشركة (FEI) في مقالته عن القيمة العادلة، والتي يرى فيها أن المعلومات حتى لو كانت ملائمة ولا تحمل صفة الموثوقية فهي غير مفيدة للمستثمر، وعلى ذلك يوصي بأن تخضع الأرقام المحاسبية لوصف الموثوقية (الجبوري والمعيني، ٢٠١١ : ١٥). ولفهم كيفية الكشف عن الاحتيال المحاسبي في القيمة العادلة، فمن المهم أن نعرف (Zack, 2009 : 1):

١. فهم لماذا وكيف وأي نوع من الاحتيال أن يمارس في الكشوفات المالية.

٢. فهم ما هو المقصود من محاسبة القيمة العادلة وتطبيقاتها الواسعة في عالم اليوم .

٣. فهم بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالقيمة العادلة المحاسبية، بما في ذلك فهم أساسي لمختلف المنهجيات المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات.

وعندما اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) مسودة معيار مقاييس القيمة العادلة (Fair-Value Measurements) لسنة ٢٠٠٤، أشار إلى ثلاث مستويات لاحتساب القيمة العادلة في الشركات، إذ أشار المستوى الأول والثاني منه إلى استعمال سعر السوق لنفس الأصول (same assets) وكذلك الأصول المتشابهة أو المتماثلة (similar assets) لأغراض احتساب القيمة العادلة، في حين أشار المستوى الثالث منه إلى استعمال القيم التقديرية الأخرى المولدة داخليا (Benston, 2006 : 465).

يعتقد الباحث إن تطبيق المحاسبة للقيمة العادلة، يحدوا إلى خلق سؤال قد يرتبط بأذهان العديد من مستخدمي الكشوفات المالية حول عدالة الكشوفات المالية المعدة على أساسها، فالمشكلة الأساس في القيمة العادلة تتمثل بتعدد مداخل قياسها، ومن ثم يصعب صياغة أطار عام لتدقيقها في ضوء تعدد تلك المداخل، وبهذا يمكن لإدارة الشركات أساءت استخدام القيمة العادلة من خلال الاحتيال عبر ممارسة إدارة الأرباح وتمهيد الدخل وتجميل الحسابات وغيرها من الممارسات التي تلجأ إليها الإدارة لغرض تحقيق مصالحها الخاصة، فتعدد مداخل القياس المحاسبي الخاص بالقيمة العادلة يفسح المجال أمام اتخاذ أحكام شخصية والتي هي في الغالب تتأثر بتوجيهات الإدارة، التي تكون في اغلب الأحيان قرارات هادفة إلى تحقيق المنافع الاقتصادية من المحتمل أن تؤثر في نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي، ومن ثم قد تفسح المجال الواسع للإدارة بممارسة إدارة الأرباح.

وقد أوضح (Storm) أن لديه تحفظات كبيرة (greater reservations) حول حقيقة محاسبة القيمة العادلة إنها جديد نسبياً، وأشار إلى انه لحد الآن لم يتم إنشاء أي إطار للمحاسبة عن القيمة العادلة. وبين إلى أننا سوف نستخدم نظام واحد في عام ٢٠٠٥ قد يبدو مجرد مظهر، والافتراضات الأساسية يمكن أن تختلف تماما. ويعتقد على سبيل المثال، أن النسبة المئوية التي تحسب على أساسها التدفقات النقدية المستقبلية في القيمة الحالية سوف تختلف. إذ أن معدل الخصم هو موضوعي للغاية (highly subjective).

وإن المستخدم المطمئنين للكشوفات المالية بحاجة إلى يضع هذا الأمر بالحسبان. إذ أن معدل الخصم هو عامل موضوعي للغاية (highly visible factor)، أما الاختلاف فأقل وضوحا بكثير في الافتراضات التي جعل الأمور أكثر صعوبة (Langendijk et al, 2003 : 264).

وقد تم اتهام معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها تعد من أهم أسباب نشوء هذه الأزمة العالمية، إذ صرح بذلك العديد من الجهات وخصوصا عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، والكثير كذالك من رؤساء مجلس إدارات بنوك وشركات عملاقة، ودعوا إلى وقف تطبيق جميع معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة، وبدأت مجالس معايير المحاسبة بالوقوف جنبا إلى جنب للدفاع عن معايير القيمة العادلة ومقاومة الدعوة لإيقافها، وخير دليل على ذالك تكاتف جهود كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) للدفاع عن معايير القيمة العادلة وتبرير صحتها ومباشرة إنشاء لجان أنيط بها مهام تحليل الأزمة وبيان براءة معايير القيمة العادلة (القشي، ٢٠٠٩ : ١).

المحور الخامس/ عرض الاستبانة وتحليلها

يسعى هذا المحور إلى عرض نتائج الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث، وتحليلها باستعمال أدوات الإحصاء الوصفي والمتمثلة بـ(الوسط الحسابي والانحراف المعياري) لتقدير التشتت المطلق لإجابات أفراد العينة عن الوسط ومعامل الاختلاف لتقدير التشتت النسبي، وذلك بهدف رسم صورة أو أطار عام لتفضيل المستجيبين وتوجهاتهم العامة فيما يتعلق بمتغيرات البحث، وذلك من خلال مقياس ليكارت (Likart) الخماسي عن الخيارات وهو مقياس ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج الإحصائي (SPSS)، تعبر عن الأوزان (weights)، وهي (موافق تماما = ٥، موافق = ٤، محايد = ٣، غير موافق = ٢، غير موافق أطلاقاً =١) ويتم تحديد الوسط الحسابي (الوسط المرجح) للمقياس من تحديد طول الفترة أولاً وهي مساوية إلى حاصل قسمة ٤ على ٥، إذأن ٤ تمثل عدد المسافات (من ١ إلى ٢ مسافة أولى، ومن ٢ إلى ٣ مسافة ثانية، ومن ٣ إلى ٤ مسافة ثالثة، ومن ٤ إلى ٥ مسافة رابعة) بينما يمثل الرقم ٥ عدد الاختيارات، وعند قسمة ٤ على ٥ ينتج طول الفترة (الفئة) ويساوي ٠.٨ ويصبح التوزيع وفقاً للجدول (٥) .

جدول (٥) فقرات مقياس ليكارت

الوسط المرجح	المستوى
من ١ إلى ١.٧٩	غير موافق إطلاقا
من ١.٨ إلى ٢.٥٩	غير موافق
من ٢.٦ إلى ٣.٣٩	محايد
من ٣.٤ إلى ٤.١٩	موافق
من ٤.٢ إلى ٥	موافق تماما

وتتألف الاستبانة من (٢٠) سؤالاً، توزعت على محاورين ولكل محور تضمن عشرة أسئلة. وقد كان الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل التشتت لإجمالي المحورين كما هو موضح بالجدول (٦).

جدول (٦) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية الإجمالية

المقاييس / المحاور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	النتيجة
المحور الأول	3.88	%27	%٧	موافق
المحور الثاني	3.86	%12	%3	موافق

ومن خلال ملاحظة الجدول (٦) نجد أن الوسط الحسابي للمحورين (3.88، 3.86) على التوالي، وهي أعلى من الوسط الفرضي والبالغ (٣)*، وبانحراف معياري (٢٧% و ١٢%) على التوالي لكلا المحورين، والذي يشير إلى انسجام عالٍ في الإجابة، أما معامل التشتت فكان منخفضاً، وهذا يشير إلى تجانس عالٍ بين إجابة الأفراد الذين تم استبيانهم في للمحورين، وهذا يؤكد اتفاق كبير بين أفراد العينة حول الاحتيال في استعمال القيمة العادلة. والجداول (٧) و(٨)، توضح التكرارات، الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف للأسئلة المطروحة في الاستبانة وكالاتي:

أولاً: عرض النتائج للمحور الأول وتفسيرها:

يوضح الجدول (٦) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول (ضرورة التمسك بمبدأ الكلفة التاريخية) من الاستبانة الموزعة على أفراد العينة، ومن خلال الجدول الاتي، أنَّ إجمالي الوسط الحسابي لفقرات هذا المتغير بلغ ()، وهو أعلى من الوسط الفرضي والبالغ (٣)، من أصل (٥)، وبانسجام عال في الإجابات من خلال قيمة الانحراف المعياري وبمعامل اختلاف قيمتهما الإجماليتان هما (3.88) و(27%) على التوالي، وهذا يؤكد على أهمية البقاء على مبدأ الكلفة التاريخية في القياس.

الجدول(٦) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول

ت	الأسئلة	المقياس	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	النتيجة
١.	يعد مبدأ الكلفة التاريخية المبدأ الأساس في المحاسبة عند أعداد الكشوفات المالية حتى مع تبني الشركات لمبدأ القيمة العادلة.	تكرار	16	8	2	2	0	4.3	%91	%21.2	موافق
		نسبة%	55.2	27.6	6.9	6.9	0				
٢.	إن مبدأ الكلفة التاريخية أكثر موضوعية لمستخدمي الكشوفات المالية لأغراض اتخاذ القرار مقارنة بالقيمة العادلة.	تكرار	6	11	5	6	0	3.6	%106	%29.4	موافق
		نسبة%	20.7	37.9	17.2	20.7	0				
٣.	إن عدم وجود أسعار سوقية للعديد من البنود المالية فضلاً عن أن السعر السوقي قد لا يعكس السعر العادل سبباً أساس في البقاء على مبدأ الكلفة التاريخية في القياس.	تكرار	7	13	6	2	0	3.8	%87	%22.9	موافق
		نسبة%	24.1	44.8	20.7	6.9	0				
٤.	إن قلة الأفراد المؤهلين في احتساب القيم العادلة في الوحدات الاقتصادية العراقية يعد سبباً من أسباب عدم إمكانية تبني مفهوم القيمة العادلة في القياس في البيئة المحلية.	تكرار	9	15	1	3	0	4	%90	%22.5	موافق
		نسبة%	31	51.7	3.4	10.3	0				
٥.	تعقد القياس في ظل القيم العادلة وصعوبة فهمها مبرر للإبقاء على مبدأ الكلفة التاريخية في القياس.	تكرار	6	10	7	5	0	3.6	%103	%28.6	موافق
		نسبة%	20.7	34.5	24.1	17.2	0				

*: الوسط الفرضي = مجموع أوزان البدائل ÷ عدد البدائل = (٥+٤+٣+٢+١) ÷٥=٣

٦.	إن سوق العراق للأوراق المالية بعده من الأسواق غير النشطة قد لا يوفر للصفقة مقاييس موثوقة للقيمة العادلة.	تكرار	8	14	4	1	0	4	%84	%21.0	موافق
		نسبة%	27.6	48.3	13.8	3.4	0				
٧.	عدم وجود دليل متكامل لتدقيق القيمة العادلة يؤثر على مصداقية الكشوفات المعدة على أساسها.	تكرار	7	16	4	1	0	4	%75	%18.8	موافق
		نسبة%	24.1	55.2	13.8	3.4	0				
٨.	إن تعديل الكشوفات المالية المبنية على أساس الكلفة التاريخية وفقاً للتغير في المستوى العام للأسعار أفضل من تبني نماذج القيمة العادلة لاعتمادها على مؤشرات رسمية صادرة من جهات حكومية موثوقة.	تكرار	6	11	9	2	0	3.7	%88	%23.8	موافق
		نسبة%	20.7	37.9	31.0	6.9	0				
٩.	إن تطبيق القيمة العادلة يتطلب جهود اكبر وتحمل مصاريف إضافية مما يؤدي إلى زيادة كلفة أعداد الكشوفات المالية.	تكرار	4	11	9	3	1	3.5	%100	%28.6	موافق
		نسبة%	13.8	37.9	31.0	10.3	3.4				
١٠.	إن التأخير في أعداد الكشوفات المالية نتيجة تطبيق القيمة العادلة يفقد الكشوفات المالية خاصية التوقيت المناسب.	تكرار	6	14	4	4	0	3.8	%95	%25	موافق
		نسبة%	20.7	48.3	13.8	13.8	0				
وسط حسابي وانحراف معياري ومعامل اختلاف عام للمحور الأول								3.88	%27	%٧	موافق

المصدر: أعداد الباحث اعتمادا على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS.

وقد أشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى:

١.نسبته 82.9% من المستجيبين قد اتفقوا على أن مبدأ الكلفة التاريخية المبدأ الأساس في المحاسبة عند أعداد الكشوفات المالية حتى مع تبني الشركات لمبدأ القيمة العادلة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم 4.3 وبانحراف معياري قدره 91%.

٢.إن نسبته ٥٨.٦% من المستجيبين قد اتفقوا على إن مبدأ الكلفة التاريخية أكثر موضوعية لمستخدمي الكشوفات المالية لأغراض اتخاذ القرار مقارنة بالقيمة العادلة. وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم 3.6 وبانحراف معياري قدره ١٠٦% .

٣.إن نسبته 70% من المستجيبين قد اتفقوا على إن عدم وجود أسعار سوقية للعديد من البنود المالية فضلاً عن ان السعر السوقي قد لا يعكس السعر العادل سبباً أساس في البقاء على مبدأ الكلفة التاريخية في القياس. وقد بلغ المتوسط الحسابي 3.8 وبانحراف معياري قدره 87%.

٤.إن نسبته 82.7% من المستجيبين قد اتفقوا على إن قلة الأفراد المؤهلين في احتساب القيم العادلة في الوحدات الاقتصادية العراقية يعد سبباً من أسباب عدم إمكانية تبني مفهوم القيمة العادلة في القياس في البيئة المحلية. وقد بلغ المتوسط الحسابي 4 وبانحراف معياري قدره 90%.

٥.إن نسبته 55.2% من المستجيبين قد اتفقوا على أن تعقد القياس في ظل القيم العادلة وصعوبة فهمها مسوغ للإبقاء على مبدأ الكلفة التاريخية في القياس. وقد بلغ المتوسط الحسابي 3.6 وبانحراف معياري قدره ١٠٣%.

٦.إن نسبته 75.9% من المستجيبين قد اتفقوا على إن سوق العراق للأوراق المالية بعد من الأسواق غير النشطة قد لا يوفر للصفقة مقاييس موثوقة للقيمة العادلة. وقد بلغ المتوسط الحسابي 4 وبانحراف معياري قدره 84%.

٧.إن نسبته 79.3% من المستجيبين قد اتفقوا على أن عدم وجود دليل متكامل لتدقيق القيمة العادلة يؤثر في مصداقية الكشوفات المعدة على أساسها. وقد بلغ المتوسط الحسابي 4 وبانحراف معياري قدره 75%.

٨.إن نسبته 68.9% من المستجيبين قد اتفقوا على إن تعديل الكشوفات المالية المبنية على أساس الكلفة التاريخية وفقاً للتغير في المستوى العام للأسعار أفضل من تبني نماذج القيمة العادلة لاعتمادها على مؤشرات رسمية صادرة من جهات حكومية موثوقة. وقد بلغ المتوسط الحسابي 3.7 وبانحراف معياري قدره 88%.

٩.إن نسبته 60.7% من المستجيبين قد اتفقوا على إن تطبيق القيمة العادلة يتطلب جهود اكبر وتحمل مصاريف إضافية مما يؤدي إلى زيادة كلفة أعداد الكشوفات المالية. وقد بلغ المتوسط الحسابي 3.5 وبانحراف معياري قدره 100%.

١٠. إن نسبته ٧٩% من المستجيبين قد اتفقوا على أن التأخير في أعداد الكشوفات المالية نتيجة تطبيق القيمة العادلة يفقد الكشوفات المالية خاصية التوقيت المناسب. وقد بلغ المتوسط الحسابي 3.8 وبانحراف معياري قدره 95% .

ثانياً: عرض النتائج للمحور الثاني وتفسيرها:

يلاحظ من الجدول (٦) أنَّ إجمالي الوسط الحسابي لفقرات هذا المحور (ممارسة الاحتيال بموجب استعمال القيمة العادلة) بلغ (3.86)، وهو أعلى من الوسط الفرضي وبانسجام عالي في الإجابات من خلال قيمة الانحراف المعياري وبمعامل اختلاف قيمتهما الإجماليتان هما (١٢%) و(3%) على التوالي، وهذا يؤكد على العلاقة بين ممارسة الاحتيال واستعمال القيمة العادلة، وهذه النتيجة تدل أن هناك اتفاق حول إمكانية استغلال الإدارة القيمة العادلة في ممارسة الاحتيال.

الجدول(٦) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول

ت	الأسئلة	المقياس	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	النتيجة
١١.	تخضع القيمة العادلة للحكم الشخصي للإدارة وبذلك يمكن استعمالها لتحقيق مكاسب خاصة بها.	تكرار	7	14	6	1	0	3.9	%79	%21.4	موافق
		نسبة %	24.1	48.3	20.7	3.4	0				
١٢.	يؤدي تعدد بدائل القياس المحاسبي بالقيمة العادلة إلى نتائج مختلفة مما يفقد الكشوفات المالية مصداقيتها وموضوعيتها وقابليتها على المقارنة.	تكرار	5	15	7	1	0	3.8	%75	%20	موافق
		نسبة %	17.2	51.7	24.1	3.4	0				
١٣.	إن تعدد طرق استعمال القيمة العادلة فضلاً عن نماذج المحاسبة عنها تسمح للإدارة إتباع الأسلوب الذي يجمل وضع الشركة أمام مستخدمي الكشوفات المالية، وكذلك اختيار الأسلوب الأمثل الذي يحقق أعلى مكسب وفائدة لها.	تكرار	7	16	5	0	0	4	%66	%16.5	موافق
		نسبة %	24.1	55.2	17.2	0	0				
١٤.	إن عدم إمكانية الحصول على دليل حول نية الإدارة القيام باختيار الأسلوب الملائم للمحاسبة عن القيمة العادلة، يفسح لها المجال في التلاعب بالقيمة العادلة الحقيقية للشركة.	تكرار	7	16	5	0	0	4	%66	%16.5	موافق
		نسبة %	24.1	55.2	17.2	٠	0				

١٥.	إن عدم وجود أسس موضوعية لاحتساب القيمة العادلة وتدقيقها قد يؤدي إلى التلاعب في احتساب القيمة العادلة.	تكرار	6	14	8	0	0	3.9	%71	%18	موافق
		نسبة %	20.7	48.3	27.6	0	0				
١٦.	إن تجميل الوضع الحقيقي للشركة والناتج عن تطبيق القيمة العادلة سيؤدي إلى أن تكون الإدارة والمساهمين المتنفذين في الشركة هم الجهة الوحدة المستفيدة من هذا الإجراء.	تكرار	4	19	4	1	0	3.9	%66	%16.9	موافق
		نسبة %	13.8	65.5	13.8	3.4	0				
١٧.	إن المغالاة باستعمال المحاسبة عن القيمة العادلة سيؤدي إلى الأضرار بمستخدمي الكشوفات المالية.	تكرار	7	15	3	3	0	3.9	%90	%23	موافق
		نسبة %	24.1	51.7	10.3	10.3	0				
١٨.	تستخدم القيمة العادلة لغرض رفع القيمة السوقية لأسهم الشركة من اجل تضليل مستخدمي الكشوفات المالية عن القيمة الحقيقية للشركة.	تكرار	4	12	9	3	0	3.6	%87	%24	موافق
		نسبة %	13.8	41.4	31.0	10.3	0				
١٩.	تعد القيمة العادلة احد وسائل إدارة الأرباح.	تكرار	5	12	9	2	0	3.7	%85	%22.9	موافق
		نسبة %	17.2	41.4	31.0	6.9	0				
٢٠.	ان تبني القيمة العادلة قد يؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطرة وحالات عدم التأكد الملازمة لقرارات الاستثمار والتمويل.	تكرار	7	13	7	1	0	3.9	%81	%20.7	موافق
		نسبة %	24.1	44.8	24.1	3.4	0				
وسط حسابي وانحراف معياري ومعامل اختلاف عام للمحور الأول								3.86	%12	3%	موافق

المصدر: أعداد الباحث اعتمادا على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS.

١.إن نسبته ٦٩% من المستجيبين قد اتفقوا على أن القيمة العادلة تخضع للحكم الشخصي للإدارة وبذلك يمكن استعمالها لتحقيق مكاسب خاصة بها. وقد بلغ المتوسط الحسابي 3.9 وبانحراف معياري قدره 79%.

٢.إن نسبته 75.8% من المستجيبين قد اتفقوا على أن يؤدي تعدد بدائل القياس المحاسبي بالقيمة العادلة إلى نتائج مختلفة مما يفقد الكشوفات المالية مصداقيتها وموضوعيتها وقابليتها على المقارنة. وقد بلغ المتوسط الحسابي 3.8 وبانحراف معياري قدره 75% .

٣.إن نسبته ٧٢.٤% من المستجيبين قد اتفقوا على ان تعدد طرائق استعمال القيمة العادلة فضلاً عن نماذج المحاسبة عنها تسمح للإدارة إتباع الأسلوب الذي يجمل وضع الشركة أمام مستخدمي الكشوفات المالية، وكذلك اختيار الأسلوب الأمثل الذي يحقق أعلى مكسب وفائدة لها. وقد بلغ المتوسط الحسابي 4 وبانحراف معياري قدره 66% .

٤.إن نسبته ٧٢.٤% من المستجيبين قد اتفقوا على إن عدم إمكانية الحصول على دليل حول نية الإدارة القيام باختيار الأسلوب الملائم للمحاسبة عن القيمة العادلة، يفسح لها المجال في التلاعب بالقيمة العادلة الحقيقية للشركة. وقد بلغ المتوسط الحسابي 4 وبانحراف معياري قدره 66% .

٥.إن نسبته 69% من المستجيبين قد اتفقوا على إن عدم وجود أُسس موضوعية لاحتساب القيمة العادلة وتدقيقها قد يؤدي إلى التلاعب في احتساب القيمة العادلة. وقد بلغ المتوسط الحسابي 3.9 وبانحراف معياري قدره 71%.

٦.إن نسبته 79.3% من المستجيبين قد اتفقوا على إن تجميل الوضع الحقيقي للشركة والناتج عن تطبيق القيمة العادلة سيؤدي إلى أن تكون الإدارة والمساهمين المتنفذين في الشركة هم الجهة الوحدة المستفيدة من هذا الإجراء. وقد بلغ المتوسط الحسابي 3.9 وبانحراف معياري قدره 66% .

٧.إن نسبته ٧٥.٨% من المستجيبين قد اتفقوا على إن المغالاة باستعمال المحاسبة عن القيمة العادلة سيؤدي إلى الأضرار بمستخدمي الكشوفات المالية. وقد بلغ المتوسط الحسابي 3.9 وبانحراف معياري قدره 90%.

٨.إن نسبته 55.2% من المستجيبين قد اتفقوا على ان القيمة العادلة تستخدم لغرض رفع القيمة السوقية لأسهم الشركة من اجل تضليل مستخدمي الكشوفات المالية عن القيمة الحقيقية للشركة. وقد بلغ المتوسط الحسابي 3.6 وبانحراف معياري قدره 87% .

٩.إن نسبته ٥٨.٦% من المستجيبين قد اتفقوا على أن القيمة العادلة احد وسائل إدارة الأرباح. وقد بلغ المتوسط الحسابي 3.7 وبانحراف معياري قدره 85% .

١٠. إن نسبته 68.9% من المستجيبين قد اتفقوا على أن تبني القيمة العادلة قد يؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطرة وحالات عدم التأكد الملازمة لقرارات الاستثمار والتمويل. وقد بلغ المتوسط الحسابي 4.31 وبانحراف معياري قدره 81%.

ثالثاً: التحليل العاملي لمتغيرات البحث:

التحليل العاملي[١] Factor Analysis أسلوب إحصائي يستخدم في تناول بيانات متعددة ارتبطت فيما بينها بدرجات مختلفة من الارتباط لتلخص في صورة تصنيفات مستقلة قائمة على أسس نوعية للتصنيف بهدف فحص العلاقات الارتباطية بين عدد من أسئلة المحورين الواردة في الاستبانة، وبيان أي من تلك الأسئلة أكثر أهمية على مستوى المحورين واستشفاف ما بينها من خصائص مشتركة، بهدف تلخيص المتغيرات المتعددة في عدد أقل تسمى (عوامل) بحيث يكون لكل عامل من هذه العوامل دالة تربطه ببعض (أو كل) هذه المتغيرات، وذلك لبيان أي من الأسئلة الواردة أكثر ظهورا وتمثيلا أي الحاجة إلى التعرف على الاحتيال في ظل القيمة العادلة تم استعمال التحليل العاملي، إذ يعمل التحليل العاملي على إظهار أهمية كل سؤال على مستوى المحور الواحد وعلاقته بالأسئلة (المتغيرات) الأخرى، وقد تم استعمال طريقة المكونات الأساسية التي تعد أكثر الطرائق شيوعا لدقة نتائجها قياساً بالطرائق الأخرى، وتتميز بكونها تستخلص أقصى تباين ارتباطي للمصفوفة، ويتميز التحليل العاملي بكونه طريقة إحصائية تختص بدراسة مجموعة عوامل تؤشر تفاعلات المتغيرات المتعددة للظاهرة المبحوثة من خلال إرجاع مسببات تلك التفاعلات إلى اقل عدد ممكن من العوامل التي يمكن من خلالها وصف الظاهرة بوضوح ودقة عالية، وتتبلور نتائج التحليل العاملي في الجدول (٧) للمحور الأول كما هو مبين فيما يأتي.

[١] التحليل العاملي: أنموذج رياضي يوضح العلاقة بين مجموعة كبيرة من المتغيرات بدلالة عدد قليل من العوامل الأساسية، يظهر لنا أهمية كل متغير من هذه المتغيرات و معرفة إن كان له علاقة بالمتغيرات المؤثرة الأخرى وتحديد مقدار أو كمية تأثير كل منها .

جدول (٧) التحليل العاملي للمحور الأول

العامل / درجة تأثير المتغير في العامل	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	العامل الرابع
الأول	إن عدم وجود أسعار سوقية للعديد من البنود المالية فضلاً عن أن السعر السوقي قد لا يعكس السعر العادل سبباً أساس في البقاء على مبدأ الكلفة التاريخية في القياس.	إن تطبيق القيمة العادلة يتطلب جهود اكبر وتحمل مصاريف إضافية مما يؤدي إلى زيادة كلفة إعداد الكشوفات المالية.	عدم وجود دليل متكامل لتدقيق القيمة العادلة يؤثر على مصداقية الكشوفات المعدة على أساسها.	يعد مبدأ الكلفة التاريخية المبدأ الأساس في المحاسبة عند أعداد الكشوفات المالية حتى مع تبني الشركات لمبدأ القيمة العادلة.
الثاني	تعقد القياس في ظل القيم العادلة وصعوبة فهمها مسوغ للإبقاء على مبدأ الكلفة التاريخية في القياس.	إن التأخير في إعداد الكشوفات المالية نتيجة تطبيق القيمة العادلة يفقد الكشوفات المالية خاصية التوقيت المناسب	إن سوق العراق للأوراق المالية بعده من الأسواق غير النشطة قد لا يوفر للصفقة مقاييس موثوقة للقيمة العادلة.	
الثالث	إن مبدأ الكلفة التاريخية أكثر موضوعية لمستخدمي الكشوفات المالية لأغراض اتخاذ القرار مقارنة بالقيمة العادلة.	إن تعديل الكشوفات المالية المبنية على أساس الكلفة التاريخية وفقاً للتغير في المستوى العام للأسعار أفضل من تبني نماذج القيمة العادلة لاعتمادها على مؤشرات رسمية صادرة من جهات حكومية موثوقة.		
الرابع	إن قلة الأفراد المؤهلين في احتساب القيم العادلة في الوحدات الاقتصادية العراقية يعد سبباً من أسباب عدم إمكانية تبني مفهوم القيمة العادلة في القياس في البيئة المحلية.			
نسبة تأثير العوامل في التباين (الأهمية النسبية%)	28.277	15.829	13.665	11.309
الأهمية النسبية التراكمية%	28.277	44.106	57.772	69.081

المصدر : أعداد الباحث اعتمادا على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS

يظهر جدول (٧) نتائج التحليل العاملي لإجابات عينة الدراسة للمتغيرات المتعلقة بالمحور الأول والمتمثل ضرورة التمسك بمبدأ الكلفة التاريخية، إذ اظهر الجدول أربعة عوامل وكما يأتي:

العامل الأول: يشكل العامل الأول أهمية كبيرة ومتميزة في تفسير العلاقة بين المتغيرات، ويتضمن هذا العامل مجموعة من المتغيرات الخاصة بالمحور الأول، إذ تشكل نسبة تأثير هذا العامل في التباين الكلي 28.277% أي أنها تستطيع تفسير نسبة 28.277% من إجمالي التباين الكلي، ويعتمد هذا العامل على مجموعة من المتغيرات مرتبة بشكل تنازلي وفقا لمدى أهمية تأثيرها في العامل وكما يأتي:

١. إن عدم وجود أسعار سوقية للعديد من البنود المالية فضلاً عن أن السعر السوقي قد لا يعكس السعر العادل سبباً أساسياً في البقاء على مبدأ الكلفة التاريخية في القياس: يحتل هذا المتغير المرتبة الأولى من حيث الأهمية المتمثلة بمدى تأثيره في العامل الأول وبدرجة تشبع 0.785، إذ إن عدم وجود أسعار سوقية للعديد من البنود المالية فضلاً عن أن السعر السوقي قد لا يعكس السعر العادل سبباً أساسياً في البقاء على مبدأ الكلفة التاريخية في القياس احد الأسباب التي تؤكد الالتزام بالكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي.

٢. تعقد القياس في ظل القيم العادلة وصعوبة فهمها مسوغ للإبقاء على مبدأ الكلفة التاريخية في القياس: يحتل هذا المتغير المرتبة الثانية من حيث الأهمية المتمثلة بمدى تأثيره في العامل الأول وبدرجة تشبع 0.691، إذ أن تعقد القياس في ظل القيم العادلة وصعوبة فهمها هو مسوغ للإبقاء على مبدأ الكلفة التاريخية في القياس المحاسبي للكشوفات المالية المنشورة.

٣. إن مبدأ الكلفة التاريخية أكثر موضوعية لمستخدمي الكشوفات المالية لأغراض اتخاذ القرار مقارنة بالقيمة العادلة: يحتل هذا المتغير المرتبة الثالثة من حيث الأهمية المتمثلة بمدى تأثيره في العامل الأول وبدرجة تشبع 0.568، إذ إن مبدأ الكلفة التاريخية أكثر موضوعية لمستخدمي الكشوفات المالية لأغراض اتخاذ القرار مقارنة بالقيمة العادلة وذلك لتعدد مداخل حساب القيمة العادلة وإمكانية التلاعب بها.

٤. إن قلة الأفراد المؤهلين في احتساب القيم العادلة في الوحدات الاقتصادية العراقية يعد سبباً من أسباب عدم إمكانية تبني مفهوم القيمة العادلة في القياس في البيئة المحلية: يحتل هذا المتغير المرتبة الربعة من حيث الأهمية المتمثلة بمدى تأثيره في العامل الأول وبدرجة تشبع 0.541، إذ ان ضعف التأهيل العلمي والمهني لدى العديد من محاسبي الشركات يعد سبباً من أسباب عدم إمكانية تبني مفهوم القيمة العادلة في القياس في البيئة المحلية.

العامل الثاني: يحتل هذا العامل أهمية اقل من العامل الأول في تفسير العلاقة بين المتغيرات، ويتضمن هذا العامل مجموعة من المتغيرات التي تعد من أهم المتغيرات الخاصة بإعداد الكشوفات المالية، من خلال ارتباطه بخاصية الموضوعية في إعداد الكشوفات المالية، إذ شكّل نسبة تأثير هذا العامل في التباين الكلي 15.829%، أي انه يستطيع تفسير نسبة 15.829% من إجمالي التباين الكلي، وبذلك يبلغ مجموع التباين للعاملين 44.106%.

العامل الثالث: يحتل هذا العامل أهمية اقل من العامل الثاني في تفسير العلاقة بين المتغيرات، ويتضمن هذا العامل مجموعة من المتغيرات التي تعد من أهم المتغيرات ذات الصلة بتأثير القيمة العادلة على الأسواق المالية. إذ تشكل نسبة تأثير هذا العامل في التباين الكلي 13.665% أي انه يستطيع تفسير نسبة 13.665% من إجمالي التباين الكلي، وبذلك يبلغ مجموع التباين للعاملين 57.772%.

العامل الرابع: يحتل هذا العامل أهمية اقل من العوامل السابقة في تفسير العلاقة بين المتغيرات، ويتضمن هذا العامل متغير واحد تمثل بان مبدأ الكلفة التاريخية المبدأ الأساس في المحاسبة عند أعداد الكشوفات المالية حتى مع تبني الشركات لمبدأ القيمة العادلة. إذ تشكل نسبة تأثير عالية كمتغير واحد مقارنة بالعوامل الأخرى والتي تتكون من مجموعة متغيرات، إذ أن التباين الكلي لهذا العامل كان 11.309% أي انه يستطيع تفسير نسبة 11.309% من إجمالي التباين الكلي، وبذلك يبلغ مجموع التباين للعاملين 69.081%.

ويعرض الجدول (٨) التحليل العاملي للمحور الثاني.

جدول (٨) التحليل العاملي للمحور الثاني

العامل / درجة تأثير المتغير في العامل	العامل الأول	العامل الثاني
الأول	إن تجميل الوضع الحقيقي للشركة والناتج عن تطبيق القيمة العادلة سيؤدي إلى أن تكون الإدارة والمساهمين المتنفذين في الشركة هم الجهة الوحدة المستفيدة من هذا الإجراء	ستخدم القيمة العادلة لغرض رفع القيمة السوقية لأسهم الشركة من اجل تضليل مستخدمي الكشوفات المالية عن القيمة الحقيقية للشركة
الثاني	تخضع القيمة العادلة للحكم الشخصي للإدارة وبذلك يمكن استعمالها لتحقيق مكاسب خاصة بها	إن المغالاة باستعمال المحاسبة عن القيمة العادلة سيؤدي إلى الإضرار بمستخدمي الكشوفات المالية
الثالث	إن تبني القيمة العادلة قد يؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطرة وحالات عدم التأكد الملازمة لقرارات الاستثمار والتمويل	
الرابع	تعد القيمة العادلة احد وسائل إدارة الأرباح	
الخامس	إن تعدد طرائق استعمال القيمة العادلة فضلاً عن نماذج المحاسبة عنها تسمح للإدارة إتباع الأسلوب الذي يجمل وضع الشركة أمام مستخدمي الكشوفات المالية، وكذلك اختيار الأسلوب الأمثل الذي يحقق أعلى مكسب وفائدة لها	
السادس	إن عدم وجود أسس موضوعية لاحتساب القيمة العادلة وتدقيقها قد يؤدي إلى التلاعب في احتساب القيمة العادلة	
السابع	إن عدم إمكانية الحصول على دليل حول نية الإدارة القيام باختيار الأسلوب الملائم للمحاسبة عن القيمة العادلة، يفسح لها المجال في التلاعب بالقيمة العادلة الحقيقية للشركة	
الثامن	يؤدي تعدد بدائل القياس المحاسبي بالقيمة العادلة إلى نتائج مختلفة مما يفقد الكشوفات المالية مصداقيتها وموضوعيتها وقابليتها على المقارنة	
نسبة تأثير العوامل في التباين (الأهمية النسبية%)	47.674	19.184
الأهمية النسبية التراكمية%	47.674	66.858

المصدر: أعداد الباحث اعتمادا على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS.

يظهر جدول (8) نتائج التحليل العاملي لإجابات عينة الدراسة للمتغيرات المتعلقة بالمحور الثاني والمتمثل بممارسة الاحتيال بموجب استعمال القيمة العادلة، إذ يظهر التحليل العاملي كما هو موضح في الجدول (٨) عاملان مهماً وكما يأتي:

العامل الأول: يشكل العامل الأول أهمية كبيرة ومتميزة في تفسير العلاقة بين المتغيرات، ويتضمن هذا العامل مجموعة من المتغيرات الخاصة بالمحور الثاني، إذ تشكل نسبة تأثير هذا العامل في التباين الكلي 47.674% أي أنها يستطيع تفسير نسبة 47.674% من إجمالي التباين الكلي، ويعتمد هذا العامل على مجموعة من المتغيرات مرتبة بشكل تنازلي وفقا لمدى أهمية تأثيرها في العامل وكما يأتي:

١. إن تجميل الوضع الحقيقي للشركة والناتج عن تطبيق القيمة العادلة سيؤدي إلى أن تكون الإدارة والمساهمين المتنفذين في الشركة هم الجهة الوحدة المستفيدة من هذا الإجراء: يحتل هذا المتغير المرتبة الأولى من حيث الأهمية المتمثلة بمدى تأثيره في العامل الأول وبدرجة تشبع 0.838، إذ إن تجميل الوضع الحقيقي للشركة والناتج عن تطبيق القيمة العادلة سيؤدي إلى أن تكون الإدارة والمساهمين المتنفذين في الشركة هم الجهة الوحدة المستفيدة من هذا الإجراء.

٢. تخضع القيمة العادلة للحكم الشخصي للإدارة وبذلك يمكن استعمالها لتحقيق مكاسب خاصة بها: يحتل هذا المتغير المرتبة الثانية من حيث الأهمية المتمثلة بمدى تأثيره في العامل الأول وبدرجة تشبع 0.819، إذ إن تجميل الوضع الحقيقي للشركة والناتج عن تطبيق القيمة العادلة سيؤدي إلى أن القيمة العادلة تخضع للحكم الشخصي للإدارة وبذلك يمكن استعمالها لتحقيق مكاسب خاصة بها.

٣. إن تبني القيمة العادلة قد يؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطرة وحالات عدم التأكد الملازمة لقرارات الاستثمار والتمويل: يحتل هذا المتغير المرتبة الثالثة من حيث الأهمية المتمثلة بمدى تأثيره في العامل الأول وبدرجة تشبع 0.772، إذ إن ان تبني القيمة العادلة قد يؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطرة وحالات عدم التأكد الملازمة لقرارات الاستثمار والتمويل.

٤. تعد القيمة العادلة احد وسائل إدارة الأرباح: يحتل هذا المتغير المرتبة الرابعة من حيث الأهمية المتمثلة بمدى تأثيره في العامل الأول وبدرجة تشبع 0.732، إذ إن القيمة العادلة احد الوسائل التي تمارسها الإدارة للتلاعب بالنشاط الاعتيادي تحت مفهوم إدارة الأرباح.

٥. إن تعدد طرائق استعمال القيمة العادلة فضلاً عن نماذج المحاسبة عنها تسمح للإدارة إتباع الأسلوب الذي يجمل وضع الشركة أمام مستخدمي الكشوفات المالية، وكذلك اختيار الأسلوب الأمثل الذي يحقق أعلى مكسب وفائدة لها: يحتل هذا المتغير المرتبة الخامسة من حيث الأهمية المتمثلة بمدى تأثيره في العامل الأول وبدرجة تشبع 0.715.

٦. إن عدم وجود أسس موضوعية لاحتساب القيمة العادلة وتدقيقها قد يؤدي إلى التلاعب في احتساب القيمة العادلة: يحتل هذا المتغير المرتبة السادسة من حيث الأهمية المتمثلة بمدى تأثيره في العامل الأول وبدرجة تشبع 0.651، إذ أن احد مزايا القيمة العادلة ملاءمتها مقابل فقدان موضوعيتها وإمكانية التلاعب بها.

٧. إن عدم إمكانية الحصول على دليل حول نية الإدارة القيام باختيار الأسلوب الملائم للمحاسبة عن القيمة العادلة، يفسح لها المجال في التلاعب بالقيمة العادلة الحقيقية للشركة: يحتل هذا المتغير المرتبة السابعة من حيث الأهمية المتمثلة بمدى تأثيره في العامل الأول وبدرجة تشبع 0.6، فعدم إمكانية الحصول على دليل حول نية الإدارة القيام باختيار الأسلوب الملائم للمحاسبة عن القيمة العادلة يثير العديد من الشكوك حول النية من وراء استعمال القيمة العادلة.

٨. يؤدي تعدد بدائل القياس المحاسبي بالقيمة العادلة إلى نتائج مختلفة مما يفقد الكشوفات المالية مصداقيتها وموضوعيتها وقابليتها على المقارنة: يحتل هذا المتغير المرتبة الثامنة من حيث الأهمية المتمثلة بمدى تأثيره في العامل الأول وبدرجة تشبع 0.585، إذ أن يؤدي تعدد بدائل القياس المحاسبي بالقيمة العادلة يتيح المرونة للإدارة لاختيار البديل الذي يحقق أعلى منافع ممكنه لها.

العامل الثاني: يتضمن العامل الثاني أهمية اقل من العامل الأول في تفسير العلاقة بين المتغيرات، ويتضمن هذا العامل متغيران من مجموعة المتغيرات الخاصة بالمحور الثاني، إذ تشكل نسبة تأثير هذا العامل في التباين الكلي 47.674% أي أنها يستطيع تفسير نسبة 1.918% من إجمالي التباين الكلي، وفي ادناه المتغيران مرتبة تنازلي بشكل وفقا لمدى أهمية تأثيرهما في العامل الثاني:

١. تستخدم القيمة العادلة لغرض رفع القيمة السوقية لأسهم الشركة من اجل تضليل مستخدمي الكشوفات المالية عن القيمة الحقيقية للشركة: يحتل هذا المتغير المرتبة الأولى من حيث الأهمية المتمثلة بمدى تأثيره في العامل الثاني وبدرجة تشبع 0.745، إذ إن القيمة العادلة يمكن استعمالها لغرض رفع القيمة السوقية لأسهم الشركة بهدف تضليل مستخدمي الكشوفات المالية عن القيمة الحقيقية للشركة.

٢. إن المغالاة باستعمال المحاسبة عن القيمة العادلة سيؤدي إلى الإضرار بمستخدمي الكشوفات المالية: يحتل هذا المتغير المرتبة الثانية من حيث الأهمية المتمثلة بمدى تأثيره في العامل الثاني وبدرجة تشبع 0.588، إذ إن المغالاة باستعمال المحاسبة عن القيمة العادلة سيؤدي إلى الإضرار بمستخدمي الكشوفات المالية.

اختبار فرضية البحث:

يستند البحث الى فرضية رئيسة مفادها (هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين استعمال القيمة المحاسبة العادلة والاحتيال الذي تمارسه الإدارة في الإبلاغ المالي عن أنشطتها)، وقد توصل الباحث من خلال استمارة الاستبانة الموزعة على أفراد العينة وجود علاقة معنوية وايجابية عالية بما يحقق هذه الفرضية، وذلك من خلال النتائج التي تم التوصل اليها باستعمال مجموعة من النماذج الإحصائية لبرنامج Spss، اذا لاحظنا استجابة كبيرة لعينة البحث للمحورين الرئيسين للبحث، وهذه الاستجابة حققت الفرضية التي تبناها البحث، فضلاً عن ان جميع افراد العينة تؤيد استعمال الكلفة التاريخية في القياس والإبلاغ المالي للشركات.

المحور الأخير/ الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

توصل الباحث في ضوء الجانب النظري والعملي للبحث إلى مجموعة من الاستنتاجات هي:

١.يسمح استعمال القيمة العادلة للإدارة التلاعب في نتائج نشاط الوحدات الاقتصادية التي تطبق القيمة العادلة.

٢.إن عدم وجود دليل قاطع حول نية الإدارة في تبني استعمال القيمة العادلة يثير شكوك عدة حول مصداقية الكشوفات المعدة في ضوء القيمة العادلة.

٣.إن استعمال القيمة العادلة للشركات المدرجة في سوق العراق قد يؤدي الى تأخير إصدار كشوفات مالية في الوقت الملائم مما يفقد الفائدة من تلك الكشوفات، فالشركات المدرجة في السوق ومع تطبيق الكلفة التاريخية، فإنها تتأخر في أعداد الكشوفات المالية وإصدارها.

٤.عدم وجود أفراد مؤهلين قادرين على أعداد كشوفات مالية بموجب القيمة العادلة يواجه الطلب الذي ينشأ اذا ما قامت الشركات المدرجة في سوق العراق لتطبيق القيمة العادلة.

٥.عدم وجود حاجة ماسة لتبني القيمة العادلة نتيجة عدم وجود المشتقات المالية التي يفصح عنها في ضوء القيمة العادلة للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

٦.يعد استعمال محاسبة التضخم أفضل من القيمة العادلة فيما لو أرادت إدارة الشركات الإبلاغ عن الأقيام السوقية للبنود المالية في كشوفاتها المالية، لاعتمادها على مؤشرات رسمية صادرة عن جهات حكومية.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، يوصي الباحث بما يأتي:

١. ضرورة التمسك بمبدأ الكلفة التاريخية مع أعداد كشوفات مالية تعكس التغير في المستوى العام للأسعار تعكس الأقيام السوقية للبنود المالية في الكشوفات المالية.

٢. ينبغي عدم التضحية بالموضوعية والتوقيت الملائم مقابل معلومات قد لا تكون ملائمة لمستخدمي الكشوفات المالية.

٣. ضرورة إصدار معيار محاسبي عن القيمة العادلة يوضح أسلوب تطبقها والمنهج المتبع في ذلك والبنود المالية التي ينبغي إعادة تقيمها بالقيمة العادلة.

٤. ضرورة تبني مدخل معياري في حال تبني أي معيار يلزم الشركات بتطبيق القيمة العادلة في القياس المحاسبي للكشوفات المالية للحد من المرونة وإمكانية التلاعب في البنود المالية.

المصادر:

أولاً: الكتب:

١.الجعارات، خالد جمال، (٢٠٠٨)، " التقارير المالية الدولية ٢٠٠٧ IFRSs & IASs" ،الطبعة الاولى، اثراء للنشر والتوزيع، عمان – الاردن.

٢.العاني، صفاء احمد محمد والساعدي، حكيم حمود فليح (٢٠١٤)، " مبادئ المحاسبة المالية" المنهج للطباعة والاستنساخ، بغداد ـ العراق.

ثانياً: اطاريح الدكتوراه:

٣.التميمي، عباس حميد يحيى التميمي، (٢٠٠٨) "أثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية"، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد/ كلية الإدارة والاقتصاد– قسم المحاسبة.

٤.الحمداوي، أسماء عبد الكاظم، (٢٠١٣)، " قياس القيمة العادلة للموجودات غير المتداولة الملموسة وفقا لمعيار الإبلاغ المالي ١٣ واقتراح دليل إرشادي لتدقيقها "، رسالة ماجستير، جامعة بغداد/ كلية الإدارة والاقتصاد– قسم المحاسبة.

٥.الخالدي، صلاح هادي محمد، (٢٠١٢) " إطار مقترح للمحاسبة القضائية ودورها في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي" أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد – قسم المحاسبة.

٦.عوجة، حسنين كاظم،(٢٠١١)، "القياس والإفصاح عن القيمة العادلة لصافي أصول الوحدة الاقتصادية وأهميتها في ترشيد القرارات الاستثمارية بالتطبيق على عينة من شركات القطاع الصناعي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد/ كلية الإدارة والاقتصاد– قسم المحاسبة.

٧.يونس، خالد عبد الرحمن جمعة ،(٢٠١١)،"أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - كلية التجارة – قسم المحاسبة والتمويل / فلسطين.

ثالثاً: الدوريات والمؤتمرات:

٨.الجبوري، نصيف جاسم محمد علي والمعيني، سعد سلمان عواد، (٢٠١١)،" أزمة الفكر المحاسبي وانعكاسات على المعايير والممارسة المحاسبية" المؤتمر العلمي الأول، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية .

٩.القشي، ظاهر شاهر ،(٢٠٠٩)، " أثر الأزمة المالية العالمية على جهات تشريع معايير المحاسبة "، المدقق، العدد ٧٩–٨٠، جامعة الشرق الأوسط للدارسات العليا ـ الأردن.

١٠.جعارة، سامة عمر، (٢٠١٢)، " المعلومات المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة- الملائمة و الموثوقية، مشكلات التطبيق (مراجعة بحثية تاريخية لنتائج الأبحاث في الأسواق المالية) " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد(٢٩).

١١. الدليمي، بلاسم جميل،(٢٠١٢)، " ظاهرتي الفساد وغسيل الأموال.... أسبابها ومخاطرها ودورها في تمويل الإرهاب في العراق وسبل المعالجة "، مجلة المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، المجلد(٧)، العدد(١٩).

Foreign sources:

First: Books:

1. Balkaoui, Ahmed,(2004), "Accounting Theory", 5th edition., Business Press-Thomson learning, USA.
2. Chaikin, David and Sharman, J.C. ,(2009)," Corruption and Money Laundering A Symbiotic Relationship", 1th edition, Palgrave Macmillan.
3. Coenen, Tracy L. (2008), "Essentials of Corporate Fraud" , 1th edition, John Wiley and Sons Inc.
4. Goldmann, Peter (2010), "Financial Services Anti-Fraud Risk and Control Workbook", 1th edition, John Wiley and Sons, Inc, new jersey .
5. Kieso, Donald E. and others,(2012), "Intermediate Accounting", 14th Ed , John Wiley and Sons, Inc, new jersey.
6. King, Alfred, (2007), " Executive's Guide to Fair Value Profiting from the New Valuation Rules ", John Wiley & Sons, Inc.
7. Langendijk, Henk, and others (2003), " Is Fair Value Fair? Financial Reporting from an International Perspective" 1th edition, John Wiley and Sons Inc.
8. Mard, Michael J. and others, (2007), "Valuation for financial Reporting Fair Value Measurements and Reporting, Intangible Assets, Goodwill and Impairment", 2th edition, John Wiley and Sons Inc.
9. pedneault, Stephen , (2009), "Techniques and Strategies for Understanding Fraud", 3th edition, John Wiley and Sons Inc, new jersey .
10. Rollins, Steven C. and Lanza, Richard B.,(2005)," Essential Project Investment Governance And Retorting Preventing Project Fraud and Ensuring Sarbanes-Oxley Compliance", 1th edition, Ross Publishing, Inc.
11. Schilit, Howard M. and Perler, Jeremy, (2010), "financial shenanigans", 3th edition, McGraw-Hill.
12. Underdown, Brian and others, (2011), " accounting Theory and practice" , prentice – Hall , new jersey.
13. Vona, Leonard W. ,(2008) "Fraud Risk Assessment: Building a Fraud Audit Program", 4th edition , John Wiley and Son Inc, new jersey .
14. Zack, Gerard M. (2009)," Fair Value Accounting Fraud New Global Risks and Detection Techniques ", 1th edition, John Wiley and Sons, Inc, new jersey.

Second: Researches and Periodicals:

15. Benston, George J., (2006),"Fair-value accounting: A cautionary tale from Enron" Journal of Accounting and Public Policy , 465–484.
16. Buchholz , Alexander K. , (2012), "SAS 99: Deconstructing the Fraud Triangle and Some Classroom Suggestions", Journal of Leadership, Accountability and Ethics vol. (9),P:109-118.
17. Scott, Fleming and et al, (2012), "The Evolution of Fraud Theory", Issues in Accounting Education, American Accounting Association, Vol. (27), No.(2) ,P: 555–579.

Third: Publications:

18. Financial Accounting Standards Board of the Financial Accounting Foundation (FASB) No. 157," Fair Value Measurements" September 2006.

The Fraud under the fair value Exploratory Study

Abstract

The research aim is to identify the concept of fair value and its measurement approaches, shed light on the concept of fraud and its forms, motives, as well as how to identify fraud under the fair value method.

I have been using the program package SSPS statistical in the calculation of the research variables, and the research sample was a group of university professors and auditors working in the federal board of Supreme Audit.

The researcher has reached some conclusions, the most important; the lack of conclusive evidence about management's intent in adopting the use of fair value raises several doubts about the credibility of the statements prepared in under the fair value. Also, the use of the fair value of listed companies in the Iraqi stock Exchange may delay the issuance of financial statements in the suitable time, causes losing the interest of that statements, as the companies, with the application of historical cost, delay the preparation of financial statements and its issues.

Also, the researcher suggests some recommendations: it should not sacrifice objectivity and the suitable time in exchange for information that might not be relevance for users of financial statements, as well as the necessity of prescriptive approach in the case of the adoption of any standard which requires companies to apply the fair value measurement in accounting for financial statements in order to limit the flexibility and the possibility of manipulation in financial items.

Key words: fair value – fraud.